الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

التخصص: إدارة استراتيجية الفوج: 03

استراتيجية المؤسسة في ظل التنمية المستدامة

من إعداد الطالبتان
-زكري صبرين
-قري سناء

تحت إشراف الأستاذ:
د. لطسية عبد الحليم

السنة الجامعية: 2023/2022

خطة البحث

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ وأهمية التنمية المستدامة

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

المبحث الثاني: الإدارة الاستراتيجية كركزة لتجسيد أبعاد التنمية المستدامة

المطلب الأول: دور التنمية المستدامة في زيادة أرباح المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثاني: مساهمة الإدارة الاستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المبحث الثالث: دراسة حالة شركة كوندور الكترونيكس

المطلب الأول: لمحة حول شركة كوندور

المطلب الثاني: كوندور والتنمية المستدامة

الخاتمة

قائمة المراجع

المقدمة

تحتل التنمية المستدامة مكانة بارزة على المستوى الدولي، فهي تسعى إلى التأكيد على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة، فهي بذلك تسعى على معالجة الفقر وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد والوصول للرفاهية بصفة عامة. قد أكد الباحثون أن اهتمام المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة يشير إلى الوعي الذي يتحلى به المسير وبذلك كان لزاما على المسيرين دمج ابعاد التنمية المستدامة في مؤسساتهم من خلال الأخذ بعين الاعتبار عند قياس أدائها للآثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه وكذا تأثيره على المجتمع الذي تنشط فيه. فما هي التنمية المستدامة؟ وماهي أبعادها ومؤشراتها؟

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها وأهدافها

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

بعض التعريفات المتاحة لمفهوم التنمية المستدامة. (توامة، صفحة 22)

نذكر منها ما يلي:

لقد تم تناول مصطلح التنمية المستدامة أول مرة في تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1980 حيث

-عرفها الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة المستدامة بأنها: "التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.

-تعريف وفاء أحمد عبد الله 1983: التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الانسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن.

-تعريف تقرير ببورتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية 1987: التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على اشباع احتياجاتها

-وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام 1989) كما يلي:

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الارض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بالملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية

-تعريف سحر قدري الرفاعي (2009): التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الملائمة بين أركانها الثلاث: البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية.

-تعريف ماهر أبو المعاطي (2014) التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الانسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشتركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

من أهم المبادئ التنمية المستدامة نذكر ما يلي:

- التنمية ليست هدف في حد ذاتها وأنها هي وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.
- عملية متكاملة مستمرة مخططة جماعة ذات أهداف انتاجية لخدمة المجموع العام من السكان وتتطلب إحداث تغييرات وظيفية هائلة لإخضاع كثير من متغيرات البيئة.
- ضمان استمرارية الانتفاع بالموارد الطبيعية والبيئة المتاحف لضمان تحقيق النمو في المستقبل دون تدمير الموارد التي تعتمد على التنمية في المستقبل.
- استمرارية تحسين المستوى المعيشية للبشر على مستوى الكرة الارضية.
- تلبية احتياجات البشر من المواد الخام الطبيعية وكذلك تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات.
- تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.
- التأكيد على الاعتماد على الذات للمجتمعات المحلية على المستوى الاصغر مع توظيف كافة القدرات وقوي المجتمع للاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية والثقافية.
- إثبات إرادة المجتمع على التغيير للأفضل.
- الاعتماد على رموز المجتمع ورواده في تحريك عملية التنمية.
- الاهتمام الخاص ببرنامج إعداد العناصر البشرية التي تعد الأساس للوفاء بخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (العراقي، الصفحات 95-96)

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تسعى فكرة التنمية المستدامة الى توجيهي السياسات التنموية المستقبلية الفاعلة بحيث تعمل على تحقيق مجموعة من الاهداف وأهمها:

- المحافظة على المصادر واستمرار تزويدها للأجيال القادمة عن طريق الاستخدام الفعال للطاقة غير المتجددة واعادة التشغيل وتطوير التقنيات البديلة غير مؤذية للبيئة.
- تحسين وتطوير البيئة المبنية فالمحافظة على المصادر الطبيعية والمصنعة تحتاج الى تقليل استهلاك الطاقة والمحافظة على انتاجية الأرض وتشجيع اعادة استخدام المباني وتختلف الاستدامة تبعا لحجم وكثافة وموقع التجمعات البشرية.
- تحسين نوعية البيئة فالتنمية يجب ان تحترم البيئة بحيث تقلل من التلوث وتحمي النظام البيئي وصحة الإنسان.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من سياسات التنمية والتي تزيد حجم الفجوة بين الغني والفقير.
- تفعيل مبدأ المشاركة السياسة كلما زاد حجم المساواة زاد حجم التغيرات الأساسية في الاستهلاك ومواقع المصادر وانماط الحياة. كما ان الاستدامة البيئية لا يمكن تحقيقها دون التزامات سياسية لإحداث التغيير من الاعلى والمشاركة من الاسفل. (العراقي، صفحة 96)

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة

شهدت الدول النامية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى بها إلى الاقتراض الخارجي، وهو ما نتج عنه استنزاف مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ولذلك فقد ازداد الاهتمام بمفهوم التنمية الذي يمثل أبعادا متعددة ومرتبطة فيما بينها، وقد حدد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقد في "جوهانسربغ" سنة 2002 لأبعاد الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة إن الملاحظ من خلال تعريفات التنمية المستدامة التي تم عرضها أن لها أبعاد متكاملة لنجاحها تتضمن البعد الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، البيئي، التقني هي كما يلي: (توامة، الصفحات 33-38)

1-البعد الاقتصادي: ويقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات. ويعني البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، وذا أنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسن التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. وتوفق التنمية المستدامة بين هذين البعدين، ليس في أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة وبين الافعال البشرية كذلك. (جابر، صفحة 99)

وتمنح التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الانسان والبيئة، والأفضلية للتكنولوجيات والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة. وتدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها – على لمدى البعيد-التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية والطبيعية والنباتية. وتتجلى الأبعاد الاقتصادية من خلال تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج حيث تختلف بين البلدان المتقدمة والنامية، غير أنه وفي ظل محدودية الموارد المتاحة للعديد من البلدان، فالبعد الاقتصاد يصعب تحقيقه، ما لم تتوفر مجموعة من العوامل، يمكن حصرها فيما يلي:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: تشير الإحصائيات أن استغلال الدول الصناعية للموارد الطبيعية تمثل أضعاف ما تستخدمه الدول النامية على مستوى نصيب الفرد، فالولايات المتحدة الأمريكية تستهلك من الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم أكثر من الهند ب 33 مرة، وكما هو الحال في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أعلى بعشر مرات في المتوسط للدول النامية، فالتنمية المستدامة في الدول الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عرب تحسني مستوى الكفاءة، شريطة التأكد من عدم تصديرا لضغوط البيئية إلى الدول النامية، كما تعني التنمية المستدامة تغيري أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي والمنتجات الحيوانية بالانقراض.

- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته: أدى الاستهلاك المتراكم من الموارد الطبيعية مثل: المحروقات للدول الصناعية في الماضي إلى إسهامها في مشكلات التلوث العالمي، لذا تقع عليها المسؤولية الكاملة في معالجته ما دامت تكسب الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجي أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل.
- تقليص تبعية البلدان النامية: ثمة جانب يربط بين الدول الغنية الفقيرة له تأثير على تحقيق التنمية المستدامة. ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض فيه استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات في الدول النامية وتنخفض أسعارها، مما يحرم الدول النامية من إيرادات تحتاج إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، لأجل ذلك لابد على الدول النامية الاعتماد على نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي. فالتنمية المستدامة في الدول الفقيرة تعني استغلال الموارد الطبيعية لأغراض التحسن المستمر لمستويات المعيشة، وتخفيف عبء الفقر. لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة، والنمو السريع للسكان، والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري، والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.
- المساواة في توزيع الموارد: تعتبر الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر وتحسني مستويات المعيشة مسؤولية كل من الدول الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل فيجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.
- تقليص الإنفاق العسكري: كما تعني التنمية المستدامة أيضا تحويل الأموال من الإنفاق للأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء بسيط من المواد المكرسة الان للأغراض العسكرية للإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

2-البعد الاجتماعي:

لقد أصبح ينظر للإنسان على المحور الأساسي للتنمية، وهو وسيلة وهدف في آن واحد وهذا الطرح للتنمية يختلف عن الفكر الكلاسيكي لتكوين رأس المال البشري. فنمو الناتج الإجمالي شرط ضروري للتنمية، لكنه غير كافي – خاصة -عندما تكون التنمية البشرية غير متوفرة. وتجدر الاشارة إلى صعوبة تحقيق التوازن بين البعد البيئي والبعد البشري للتنمية المستدامة، وهنا تظهر ضرورة وجود مؤشرات محددة تسمح للدول النامية بتحديد درجة نفاذ الموارد الطبيعية، وبالتالي إيجاد توازن بين استغلال الموارد المتاحة، كالنفط، وبين حجم السكان ومتطلبات التنمية، دون التأثير سلبا على مستوى معيشة الاجيال القادمة. والبعد البشري للتنمية المستدامة يسعى إلى استقرار النمو الديموغرافي، ووقف النزوح إلى المدن، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في تخطيط التنمية، وتحسين قدرة الحكومات على توفير الخدمات المختلفة للسكان، وذلك يتم من خلال النقاط التالية: (جابر، الصفحات 99-100)

- تثبيت النمو الديموغرافي: حيث إن هذا الامر أصبح يكتسي أهمية بالغة، ليس لأنه يستحيل نمو السكان لفترة طويلة بنفس المعدلات الحالية فقط، بل كذلك النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.
- مكانة الحجم النهائي للسكان وأهمية توزيعه: توحي الإسقاطات الحالية في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حالي 6.11 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وبالتالي وجب النظر في الحجم النهائي الذي يصل إليه السكان. ذلك أن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة. كما تهتم التنمية المستدامة بضرورة النهوض بالتنمية الريفية لتقليل الهجرة إلى المدن، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولا سيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية كبيرة. إذ تقوم المدن بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان أوضاع لها خطورة على المجتمع وتدمرا لنظم الطبيعية المحيطة بها.

3-البعد البيئي:

ويعنى هذا البعد أن التنمية المستدامة تهتم بتحقيق التوازن البيئي بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة وتدعم الجهود الايجابية والتغلب على السلبية التي تحدث خللا في التوازن البيئي ومنع استنزاف الانسان

لموارد البيئة، حتى لا يؤثر القيام بذلك على مستقبل التنمية في المجتمع كما يعني هذا البعد الاهتمام بحماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم إتلاف التربة أو تدمير الغطاء النباتي واستحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الإنتاج. إن المياه خاصة في المناطق التي تقل فيها إمدادات المياه، بالإضافة إلى حماية المناخ من الاحتباس الحراري وعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بما يكون من شأنه إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة وهذا يعني الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيقية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الانسان.

- ضرورة الاهتمام بوضع تقدير للآثار البيئية في كل المشروعات التنموية الأساسية في المجتمع مع الإقلال من النفايات بإعادة استخدام الموارد مما يقلل من التلف وبما يزيد من مساهمة الموارد المعاد استخدامها في الإنتاج والاستهلاك والاهتمام بتحقيق وزيادة الوعي البيئي بما يضمن المشاركة المحلية لجميع سكان المجتمع في المحافظة على البيئة وعدم الإضرار بها. (جابر، صفحة 105)

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

أولا: تعريف مؤشرات التنمية المستدامة

نتطرق أولا إلى تعريف المؤشر:

عرف المؤشر بأنه معلومة كمية أو نوعية يحصل عليها وفق شروط منهجية محددة تضمن صدقها وثباتها، بحيث يمكن الاطمئنان إلى نتائجها واستخدامها لإجراء مقارنات زمانية أو مكانية على نحو دوري أو مستمر. أنا مؤشرات التنمية المستدامة فهي أدوات لتقييم وقياس القرارات والإجراءات الحالية وآثارها المترتبة على المدى الطويل من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (قلال، صفحة 67)

ثانيا: وظائف مؤشرات التنمية المستدامة

تؤدي مؤشرات التنمية المستدامة جملة من الوظائف أهمها:

- أدوات مفيدة لتوصيل الأفكار والقيم.
- تساعد على دمج المعرفة العلمية المادية والمجتمعية في صنع القرار.
- المساعدة في قياس ومعايرة التقدم نحو أهدافها التنمية المستدامة.
- توفر إنذار مبكر لمنع النكسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل واجراءات أكثر فاعلية من خلال تبسيط وتوضيح واتاحة المعلومات المجمعة لصانعي السياسات. (قلال، صفحة 68)

ثالثا: معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة

إن أهم المعايير التي افقت الدراسات والبحوث على ضرورة توفرها في المؤشرات لتكون أكثر دقة وسلامة، تشمل كل من المعايير التالية:

- أن ترتكز المؤشرات الأساسية على وجه الخصوص على توافق دولي واسع في الآراء بشأن قياسها وأن تستند إلى المعايير والتوصيات الدولية وأفضل الممارسات لتسهيل المقارنة الدولية.
- أن تكون المؤشرات متسقة على نطاق واسع مع نظم الحسابات القومية ونظم المحاسبة البيئية والاقتصادية وغيرها من المعلومات القائمة على النظم.
- أن تستند المؤشرات إلى مصادر راسخة للبيانات وأن تكون متسقة لتمكين القياس على مر الزمن.
- أن تتسم أساليب استخدامها بالجودة والوضوح، وأن يتم توصيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيًا وعلميا ومن السهل إعادة ادماجها.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها: أي أن تكون بسيطة ويستطيع المجتمع تفسيرها وتقبلها.
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها أو توقعها.
- يمكن جمعها واستخدامها بسهولة نسبيا. (قلال، الصفحات 68-69)

رابعا: تقسيمات مؤشرات التنمية المستدامة

قسمتها كل من لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UN CSD)، والمفوضية الأوروبية (EC)، ومنظمة التعاون والتنمية على النحو التالي:

1. المؤشرات الاجتماعية: تعد من أهم المؤشرات التي تتولى قياس التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي إذ ينظر إليها ولتصوراتها المستقبلية بصوفها أداة لوضع السياسات الاجتماعية، والبرامج التنموية المرتبطة بقطاعات التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

1.1-المساواة الاجتماعية: وتقاس من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل في سن العمل.

1.2-الصحة العامة: وتقاس من خلال أربع مؤشرات رئيسية هي:

حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.

الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.

الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

1.3-التعليم: ويقاس من خلال مؤشرين هما:

مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.

محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

1.4-السكن: تقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص، ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الازدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد.

1.5-الأمن: ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

1.6-السكان: يقاس بالنسبة المئوية للنمو السكاني فهي المؤشر الرئيس الذي يتم استخدامه لقياس مدى تطور تجاه تخفيض النمو السكاني.

2-المؤشرات الاقتصادية: تعد المؤشرات الاقتصادية إحدى المؤشرات التنموية المهمة التي تغطي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وهي تمثل أداة مهمة لوضع الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية المستدامة، الهادفة للوصول إلى اقتصاد متنوع عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة التي تلبي احتياجات الأفراد وتحمي البيئة ومن أهمها:

2.1-البنية الاقتصادية: وأهم مؤشرات البنية الاقتصادية لأي دولة هي:

الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

التجارة: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

2.2-أنماط الإنتاج والاستهلاك: وأهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية الاستهلاكية في التنمية المستدامة هي:

استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل الفرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

النقل والمواصلات: وتقاس المسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية، ... إلخ). (قلال، الصفحات 69-72)

المبحث الثاني: الإدارة الاستراتيجية كركيزة لتجسيد أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة

المطلب الأول: دور التنمية المستدامة في زيادة أرباح المؤسسة الاقتصادية

لإدماج التنمية المستدامة، تلجأ المؤسسات الاقتصادية إلى الاستعانة بجملة من الأدوات. يمكن القول إن التنمية المستدامة رهان رابح للمؤسسة الاقتصادية، من خلال: (توامة، الصفحات 43-44)

1. التنمية المستدامة عنصر من عناصر الأداء: أي أن إدماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب سري المؤسسة يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر. كما يسمح لها مع مرور الزمن الحصول على آثار إيجابية تسمح بتحقيق وتلبية والاستجابة لكل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسن الإنتاجية مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي.
2. الاعتماد على مبدأ التحسين المستمر في انتهاج التنمية المستدامة: حيث تعتمد هذه الأخيرة على الإدارة الشاملة والطويلة الأجل والتي ترتكز على مبدأ التحسين المستمر.
3. تثمين جميع موارد المؤسسة: حيث لا يمكن أن تعتمد على التحسين المستمر كقاعدة في الإدارة بدون وجود مشروع موحد جميع الجهود الموجودة داخل المؤسسة والجامح لكل الموارد، حيث يكون هو الوحي القادر على تثمينها وإعطائها قيمة.
4. تلبية الرغبات والمتطلبات المتزايدة للمستهلكين والعمال: وهي من بين أهم الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية والخالصة مواردها البشرية هي أن تقدر على اختيار أفرادها وتحقيق وفائهم.
5. الحوار مع الأطراف ذات المصلحة: إن الأطراف ذات المصلحة (العمال-الزبائن-الموردين-النقابات-المستهلكين – البنوك – للمؤسسة) ينتظرون من المؤسسة أسلوب جديد في الاتصال ويكون ذلك بالحصول دون عناء على المعلومات، بذلك يمكن للمؤسسة أن تستفيد من ذلك حيث تعلن للجميع أن نشاطها يخدم مصلحتهم فتحقق بذلك الشراكة والثقة في آن واحد.
6. التحكم في التكاليف: إن المؤسسة التي طبقت الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية، فالتحكم في التكاليف يتعدى الجانب البيئي، فالمؤسسة التي تنخرط في منهجية التنمية المستدامة بإمكانها أن تتحكم في التكاليف الاجتماعية، ويكون ذلك بمحاربة حوادث العمل بالاعتماد على عملية التحسين المستمر.
7. التنمية المستدامة عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة: حيث تسعى بعض المؤسسات، مهما كان شكلها، إلى الاهتمام بتطبيق التنمية المستدامة، وذلك عندما تحاول جاهدة ضمان بقائها في ظل بيئة ومحيط جد متقلب، ومن بين العوامل التي يجب على المؤسسة الاهتمام بها، والتي من شأنها أن تحقق لها بقاءها ما يلي:

- الاقتصاد في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.
- التوفيق بين الأداء الاقتصادي وتلبية رغبات، وتطلعات المجتمع، والأداء البيئي، والاجتماعي.

المطلب الثاني: مساهمة الإدارة الاستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1-أهداف متعلقة بالبعد الاقتصادي:

وتكمن مساهمة الإدارة الاستراتيجية في هذا الجانب من خلال:

- رصد الفرص المتاحة في محيط المنظمة في جانب الاستثمار وزيادة دخلها عبر وضع خطط وسياسات لتحقيق ذلك، لتعزيز مساهمتها في زيادة الدخل الوطني وزيادة النمو الاقتصادي.
- ترقب التهديدات المتوقعة في بيئتها الاقتصادية والتي من الممكن أن تمس بوضعيتها المالية ووضع إجراءات وسياسات لتفادي ذلك لما سينجر عنه من اختلالات على المستوى الكلي.
- وضع الخطط اللازمة من أجل المساهمة في خلق فرص العمل للمساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

2-مساهمة متعلقة بالبعد الاجتماعي:

- وضع خطط وبرامج من أجل التدريب والتطوير الدائم للموارد البشرية وتحسين مستواها ومهاراتها الفنية.

• إرساء قواعد وضوابط أخلاقية من أجل تحقيق تكافؤ في الفرص بين العاملين وخصوصا المساواة من الجنسين في التكوين والترقية والخدمات الاجتماعية.
• وضع خطط وإجراءات من أجل تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية ولعب دورها الانساني في المجتمع.
• وضع خطط وسياسات طويلة المدى لتحسين شبكة الأجور ومكافآت العاملين من أجل ضمان حياة كريمة للجميع.

3-مساهمة متعلقة بالبعد البيئي:

• رصد كل الأخطار البيئية المتوقعة والتهديدات الكامنة وراءها ووضع خطط لتفاديها والحد من تأثيراته.
• تحديد وقياس مساهمة المؤسسة في المحافظة على الأنظمة الايكولوجية البيئية.
• التخطيط على المدى الطويل للخفض من التأثيرات السلبية لنشاطاتها الصناعية والانتاجية على البيئة.
• وضع خطط طويلة المدى وسياسات من أجل إبراز رؤية وسياسة المنظمة حول الحد من التلوث البيئي.
• تحديد سياسة المنظمة طويلة المدى بخصوص ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والحد من الهدر العشوائي لها.

- الإدارة الاستراتيجية هي أداة فعالة وطريقة مثلى لضمان جاهزية المنظمة للتفاعل والتعايش مع المحيط بكل شروطه وتحدياته ومحاولة التأثير فيه وتطويعه لتحقيق أهدافها وغاياتها.

-الادارة الاستراتيجية تضمن للمنظمة مواكبة الأحداث المحيطة وتضمن لها مرونة كبيرة مع التغيرات السريعة في كل المجالات.

-تحقيق أهداف التنمية المستدامة مرتبط بوعي المديرين والموظفين في كل المستويات بدور المنظمة ومسؤوليتها الاجتماعية والاخلاقية اتجاه محيطها الداخلي والخارج.

-نجاح المنظمة أو فشلها في خططها الاستراتيجية وتحقيقها لأهدافها كمكون أساسي على المستوى الفردي والمحلي سيسهم لا محالة إما في تحقيق الاهداف الكلية في البعدين الاقليمي والدولي أو فشلها، تبعا للارتباط العضوي الموجود.

-هناك ارتباط وثيق بين أهداف المنظمة الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة ولا يمكن الفصل بينهما وهذا يرجع لتشابه فلسفة وضعها وبنائها في البداية ورؤيتها وغاياتها في النهاية.

-غايات وأهداف التنمية المستدامة ورؤيتها المستقبلية البعيدة تحتم عليها الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي كوسيلة عمل ناجعة وتبني الإدارة الاستراتيجية كمنظومة عمل متكامل متجددة وديناميكية. (توامة، الصفحات 46-49)

المبحث الثالث: دراسة حالة شركة كوندور الكترونيكس

المطلب الأول: لمحة حول شركة كوندور الكترونيكس

1- التعريف بشركة كوندور الكترونيكس

مؤسسة بن حمادي " Antar-Trade " Condor" "بالعربية "عنتر للتجارة" هي مؤسسة خاصة ذات مسؤولية محدودة، يتمثل نشاطها في صناعة وتسويق وخدمة ما بعد البيع للأجهزة الالكترونية والكهرو منزلية، ويقع المركز الرئيسي للمؤسسة بالمنطقة الصناعية ومنطقة الأنشطة التجارية بولاية برج بوعريريج طريق مسيلة، تقدر المساحة الاجمالية لهذه المؤسسة بـ: 40108 م، برأس مال قدره 2.540.000.000. دج، وعدد عمال كوندور 90 عامل آنذاك ثم تم تحويل الشكل القانوني للشركة سنة 2012 الى شركة ذات أسهم SPA حيث بلغ عدد العاملين في سنة 2016 إلى 6180 عاملا موزعين على الوحدات والمصالح حسب التخصص تحت إشراف رجل الأعمال الجزائري " عبد الرحمان بن حمادي". تنشط المؤسسة وفقا لأحكام القانون التجاري، حيث تحصلت على السجل التجاري في أفريل 2002 إذ بدأ نشاطها الفعلي في فيفري 2002، وكذلك على شهادة الجودة ISO 1001 نسخة 2000 من منظمة AFAQ AFNOR بتاريخ: 22/2/2007. وقد نشأت المؤسسة في بيئة ملائمة، حيث أن نشاطها في صناعة الإلكترونيك والإلكترو منزلي يعرف انتعاشا في بلادنا، وذلك لتزايد حاجة المستهلك لمثل هذه المنتجات العصرية، وكذلك لمبادرة الجزائر بإنشاء هذا القطاع الإلكتروني لتلحق بركب الدول، وهذا ما وفر لها بيئة تنافسية، وخاصة وأن هذه الصناعة متمركزة محليا في ولاية برج بوعريريج.

2- المراحل التي مرت بها المؤسسة

مرت المؤسسة بمجموعة من المراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه الان وهي:

أولا: الشراء للبيع

حيث إن المؤسسة كانت تقوم بشراء المنتجات الإلكترونية جاهزة، وبيعها على حالها في السوق الجزائري، ونظرا لأن الطلب كان كبيرا على هذه المنتجات انتقلت المؤسسة إلى المرحلة الثانية.

ثانيا: شراء المنتج مفككا جزئيا

في هذه المرحلة كانت تقوم المؤسسة بشراء المنتجات مفككة جزئيا، لتقوم بعد ذلك بتركيبها، وفي هذه الحالة تستفيد المؤسسة من عدة مزايا وهي:

- تخفيض تكلفة الشراء.
- التعرف على الجهاز المركب وطريقة تركيبه.
- المساهمة في امتصاص البطالة، وبالتالي الحصول على الدعم والإعانة الحكومية لها.

ثالثا: شراء الجهاز مفككا كليا

أي شراء المنتجات مفككة كليا وإعادة تركيبها، وبهذا تستفيد المؤسسة من مزايا أهمها:

- التعرف على الجهاز أكثر وتعلم تركيبه.
- معرفة المكونات التي يمكن إنتاجها محليا، أو ذاتيا، وبتكلفة أقل.
- توفير مناصب أخرى للعمل.

رابعا: الإنتاج

في هذه المرحلة وبعد الاستفادة من المراحل السابقة، أصبحت المؤسسة تتحكم في تقنيات تركيب الأجهزة، وبعد تحديد المكونات التي يمكن شراؤها محليا، أو إنتاجها ذاتيا، لم يبق لها سوى أن تسجله بعلامة تجارية خاصة بها، وذلك عن طريق شراء التراخيص Licence، وهذا ما قامت به فعلا، حيث قامت بشراء التراخيص من مؤسسة Hisens الصينية.

أما الاستراتيجية التي اختارتها المؤسسة فهي استراتيجية التنويع في منتجاتها، وهي تقوم بالتعريف بآفاقها وغاياتها تحت شعار رسالة: "الحياة ابتكار Innovation is life"، وتسعى لتحقيق الرؤى التالية:

- تخفيض الاسعار عن طريق تعظيم الإنتاج.
- التواجد عبر كامل التراب الوطني.
- التصدير.

وبالفعل فالمؤسسة حققت تقدما كبيرا فيما يخص تخفيض الأسعار، وذلك من خلال استفادتها من التعلم، واكتساب الخبرة، كما أنها تحاول التواجد عبر 58 ولاية، سواء عن طريق التواجد الفعلي، أو عن طريق نقاط البيع، أو المعارض...الخ

3- أهداف المؤسسة

تتمثل أهداف المؤسسة فيما يلي:

- تحقيق الربح: كان ولازال تحقيق الربح هو الهدف الاول والاساسي الذي تسعى إليه مؤسسة "عنتر ترايد" كوندور من خلال الوصول إلى رقم الأعمال المسطر لكل عام وكسب متعاملين جدد مع الحفاظ على المتعاملين الحاليين وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المنافسة.
- تحقيق متطلبات المجتمع: إن تحقيق هدف المؤسسة والمتمثل في تحقيق الربح أو تحقيق الاشباع لا يكون إلا من خلال تلبية حاجيات المجتمع بتقديم منتوج نوعي ذو جودة عالية وبأفضل الأسعار.
- عقلنة الإنتاج: ويتم من خلال الاستعمال الجيد لممتلكاتها وبالأشراف على عملها بشكل يسمح في نفس الوقت بتلبية رغبات المجتمع.
- ضمان مستوى مقبول من الاجور يسمح للعامل بتلبية حاجياته والحفاظ على بقائه، وتقديم مختلف العلاوات والمنح.
- إقامة أنماط استهلاكية معينة بالاعتماد على وسائل الإعلان.
- توفير خدمات التامين للعمال مثل التامين الصحي التامين ضد العمل والتقاعد.
- الاهتمام بالجانب البيئي إذ يفرض عليها موقعها الجغرافي التحكم قدر الإمكان في نفاياتها الصناعية تقوية مركز المؤسسة في السوق المحلية ورفع قيمة الإنتاج الوطنية.

4- الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يرتكز الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور على مجموعة من الوظائف تتفاعل فيما بينها لأجل تحقيق أهداف المؤسسة، من خلال تحديد وتوزيع المسؤوليات وتقسيم العمل لمختلف مصالح المؤسسة ووحداتها، والشكل الآتي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور

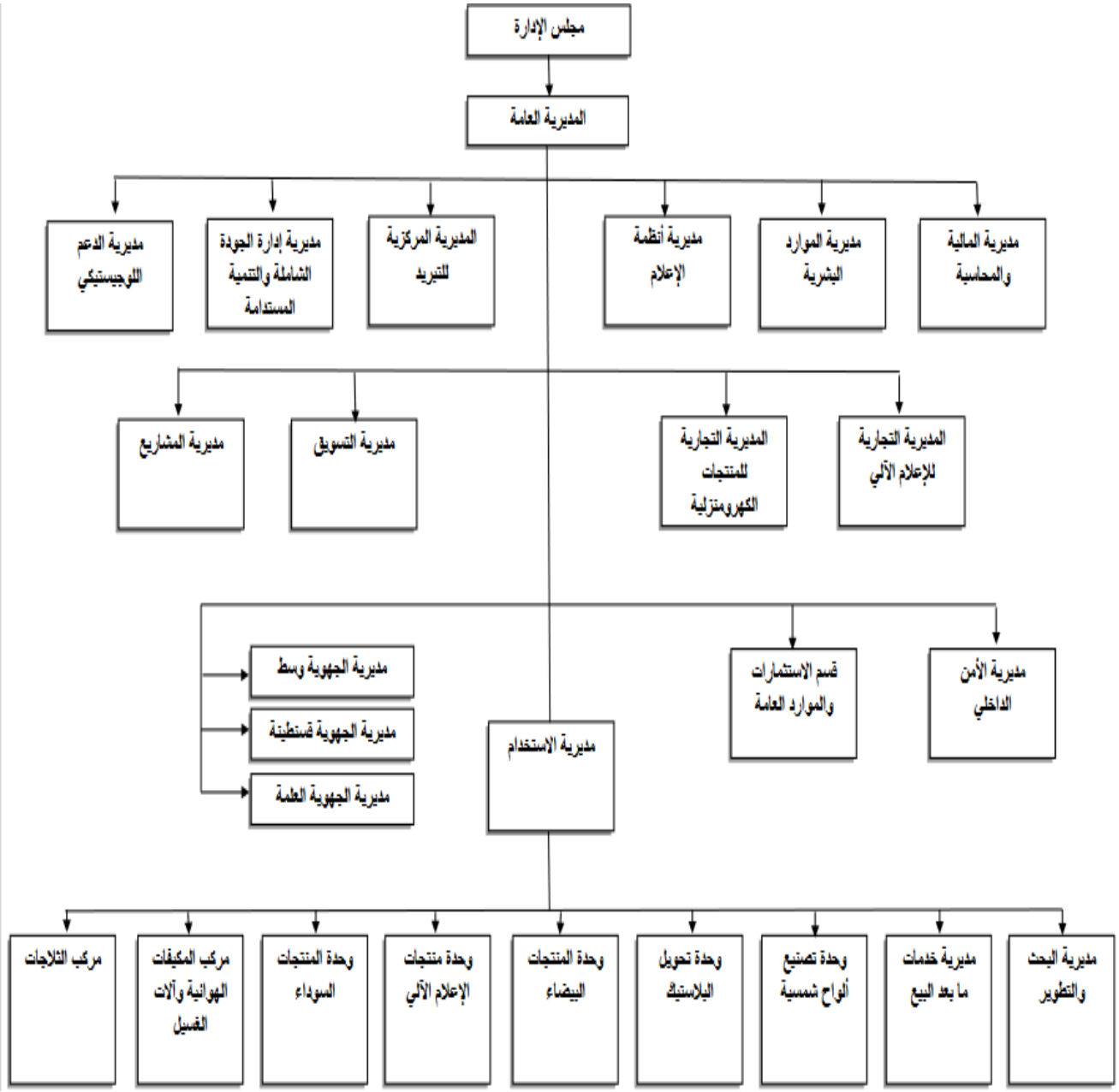

المطلب الثاني: شركة كوندور والتنمية المستدامة

تتبني شركة كوندور الكترونيكس لأنظمة إدارية تهتم بالجانب الاقتصادي، البيئي والاجتماعي والذي يعد كمبرر لأن تكون شركة مستدامة مسؤولة على الاهتمام بالجانب الاقتصادي، المحافظة على سلامة وصحة عامليها والعمل على حماية البيئة لعامليها.

1- شركة كوندور المستدامة

التجأت شركة كوندور في إطار استدامتها بجملة من الأساليب الإدارية الحديثة وهي تبنيها لأهم المواصفات الصادرة عن منظمة الأيزو وهي نظام إدارة الجودة ISO 9001، نظام لإدارة البيئية ISO 14001، ونظام إدارة السلامة والصحة المهنية OHSAS 18001

- إدماج شركة كوندور نظام إدارة الجودة ISO 9001: عملت شركة كوندور على أن تكون الرائدة في سوق المنافسة محليا وعالميا وذلك بنفوذ منتجاتها لأسواق في مجال الإلكترونية والكهر ومنزلية، ولتحقيق هذا التوجه بدأت الشركة بضمان وإقامة نظام لإدارة الجودة والحصول على المواصفة ISO 9001

والعمل على تحسين فعاليته، حيث تحصلت الشركة سنة 2007 على شهادة ISO 9001:2000، ثم قامت الشركة سنة 2010 بتحديث النسخة الماضية بحصولها على النسخة ISO 9001:2008، وفي سنة2013، تحصلت الشركة على تحديث للنسخة الماضية، كما تمكنت الشركة سنة 2015 من الحصول عن طريق اجراء تدقيق خارجي من الطرف الهيئة الألمانية TUV على ISO 9001:2008. ان نجاحها يقترن بعدم اضرارها ببيئتها، وكون نشاطاتها هو إنتاج الأجهزة الإلكترونية

- إدماج شركة كوندور نظام الإدارة البيئية ISO 14001: ايقنت شركة كوندور الكترونيكس والكهر ومنزلية والتي تستعمل فيه عدد من المواد السامة والخطرة في تصنيع الأجهزة الإلكترونية، التي تؤثر على تلوث البيئة في مكان العمل اثناء العمل وخارجها عند التخلص من الوحدات المنتجة التي بها خلل في اماكن عشوائية قريبة من الأراضي الزراعية او من مصادر المياه الشرب وبالتالي إلحاق الضرر بالإنسان والحيوان والنبات، ولهذه الأسباب، وتوعية من إدارة الشركة والعاملين فيها حول خطورة التلوث والعمل على الحد منها، قامت الشركة بتجديد معظم وسائل الإنتاج بوسائل صديقة للبيئة من جهة، وقيامها بتكوين عامليها بالشكل يؤثر دون التسبب في تسريب المواد السامة الى البيئة، ولهذا قامت الشركة سنة 2015 بتبني المواصفة ISO14001:2004

-إدماج شركة كوندور نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001: يعد اهتمام شركة كوندور الكترونيكس بالتصنيع و انفتاحها على القطاع الاقتصادي في مجال صناعتها سببا لاهتمامها ببيئة العمل وتوفير مناخ ملائم لمواردها البشرية خاليا من الأخطار والأمراض وحوادث العمل وكل ما له علاقة بالصحة والسلامة المهنية للعاملين والتي اعتبرتها كنقطة قوة مهمة لتحقيق أهدافها، و لهذا قامت الشركة بتبني نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية للمحافظة على اهم مواردها المورد البشري، حيث رأت الشركة أن تبنيها والتزامها بالبعد الصحي والسلامة المهنية كوسيلة لعامليها لن يكون إلا باعتمادها على الحصول على الشهادةOHSAS 18001 و كان لها ذلك سنة 2015.

2- نشاطات شركة كوندور المستدامة

- نشاطات الجانب الاجتماعي

لقد أولت شركة كوندور أهمية للأنشطة المتعلقة بأمن وصحة عامليها، والتي تمثلت في:

- قيام الشركة بإنشاء مركز طبي (1 أطباء عامين و2 مختصين) خصيصا لمعالجة عامليها مجانا جراء اصابتهم بحوادث العمل، وكذا معالجة الأمراض التي لها علاقة بحوادث العمل.
- ولتخفض احتمالية وقوع حوادث إلى أقل مستوى ممكن، قامت الشركة بتوفير وتوزيع وسائل وأدوات الوقاية والأمن من ألبسة خاصة وأقنعة وأحذية ونظارات ووسائل عديدة.
- انشاء مطعم خصيصا لعمال الشركة بصفة مجانية وبإعطاء اهمية كبيرة لتوفير وتحسين نوعية الأغذية المقدمة، وكذا توفير النقل المجاني للعاملين الذين يقطنون بعيدا عن موقع الشركة، مما يوفر الطمأنينة وسلامة الذهاب والعودة من مقر سكناهم الى مقر الشركة.
- قيام الشركة بتكوين عامليها فيما يتعلق بتقنيات التدخل للأخطار التي قد تواجهها الشركة. إهداء الشركة كل سنة عمرة مجانية مخصصة لـ 28 عاملا اعترافا للمجهودات التي يؤدونها، كما أنشأت جائزة لأحسن عامل في الشركة، الذي يختار عن طريق معايير مدروسة من طرف لجنة مختصة، وتحفيزه ماديا إضافة تعليق صورته في مجلة الشركة.
- مشاركة الشركة في مختلف الأنشطة الرياضية التي تقام في الشركة بين مختلف وحداتها وتوفير جوائز قيمة للمتوجين، وكذا دعمها لمختلف المسابقات القرءانية الرمضانية.

- نشاطات الجانب البيئي

أولت شركة كوندور الكترونيكس أهمية كبرى للأنشطة المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتتمثل أهم الأنشطة في:

- استغلال الطاقات الشمسية في مختلف انشطة انتاجها، وفي الإضاءة داخل الشركة، كما قامت بإنشاء وحدة مختصة في انتاج صفائح الطاقة الشمسية كدليل لمدى اهتمامها بدعم لكل ما له علاقة بتوفير بيئة نظيفة خالية من كل انواع التلوثات.

- التزامها الوقائي للبيئة من كل انواع التلوث الغازية، قامت الشركة بالتعاقد مع مختلف الهيئات (مديرية البيئة بولاية برج بوعريريج) والمؤسسات البيئية للبحث عن الطرق والتكنولوجيا الصديقة للبيئة لتخفيض نسبة الغازات والتلوثات بمنتوجات ومكان العمل الشركة.
- قيام الشركة بالتعاقد مع شركة AMBAG المختصة بتسيير ومعالجة النفايات بالشركة.
- مشاركة الشركة في المبادرات البيئية لاسيما المتعلقة بالتشجير بالتنسيق مع مديرية الغابات.

3- مزايا استدامة شركة كوندور

-المزايا الاقتصادية

الجدول 1: تطور المؤشرات الاقتصادية لشركة كوندور

السنوات	2014	2015	2016	2018
رقم الأعمال (دج)	44256689,356	51291517,736	78988937,3134	92417056,6567
تطور انتاج التلفاز	529356	598788	654815	798975
تطور الحصة السوقية	33.3	34.5	35.7	40.9
عدد الوحدات المعيبة	/	3571	1344	1009

المصدر: (لواهم، 2018)

نلاحظ من خلال الجدول سنة 2015 تحصل الشركة على المواصفات الثلاث وبإبداء اهتمامها بالبعد الاقتصادي والبيئي في منتجاتها اضافة للبعد الاجتماعي، أدى الى تقديم منتجات فائقة الدقة وبجودة عالية (اقتصادية و بيئية)، مما أثر إيجابا على زيادة انتاجها نظرا للطلبات المرتفعة و هذا ما نراه في الجدول حيث نلاحظ تطور انتاج التلفاز مثال، مما أثر على زيادة حصتها السوقية من سنة ألأخرى مقارنة بالمنافسين وبالتالي تطور رقم اعمالها، كما نلاحظ انخفاض عدد الوحدات غير المطابقة للجودة (اقتصاديا او بيئيا) في انخفاض مستمر، وبذلك فإن تطور المعايير سالفة الذكر راجع لتبني الشركة لمعايير المواصفات سنة OHSAS 18001 و ISO 14001 ، ISO 9001

-المزايا الاجتماعية

الجدول 02: تطور المؤشرات الاجتماعية لشركة كوندور

السنوات	2014	2015	2016	2018
عدد الأفراد المتكونين	204	288	312	495
عدد حوادث العمل	354	380	314	265
تطور نسبة تكرار الغيابات الناتجة عن حوادث العمل أكبر من 30%	50,4	50,9	47,6	22
تطور نسبة الغيابات الناتجة عن الإصابات الخطيرة المتعلقة بحوادث العمل (عطلة أكثر من 21 يوم) أكبر من 0.4%	0.43	0.41	0.40	0.22

المصدر: (لواهم، 2018)

نلاحظ من الجدول تطور عدد المستفيدين من برامج التكوين، من 204مكون سنة 2014 الى 495 سنة 2018 وهذا يفسر بمدى التزام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية، ومن جهة اخرى وبسبب اهتمام الشركة سنة 2014 بجانب الجودة الاقتصادية جراء تبنيها ISO 9001 واهمالها للجانب البيئي والاجتماعي ساهم في ارتفاع حوادث العمل و على تطور نسبة الغيابات الناتجة عن حوادث العمل و كذا تطور نسبة الغيابات الناتجة عن الإصابات الخطيرة، وابتداء من سنة الذي أخذ بعين الاعتبار اهتمام الشركة بالبعد البيئي والاجتماعي في إطار تبنيها ISO 14001 وOHSAS 18001 رافقه تقلص في عدد الحوادث العمل بالشركة وبالتالي تقلص في نسبة تكرار الغيابات وتقلص تكرار الغيابات الناتجة عن الإصابات الخطيرة، و الذي يرجع الى الاهتمام الكبير بجانب المؤثرات البيئية وبالسلامة و الصحة المهنية وبخلق بيئة خالية من التهديدات التي تواجه العامل في الشركة.

-المزايا البيئية

ان تبني شركة كوندور لـ ISO 14001 في اطار استدامتها، و تطبيقا للمعايير والالتزامات الخاصة بالمواصفة، أولت الشركة اهتماما بعملية تسيير النفايات (الكارتونية، البلاستيكية والمعدنية) بالتخلص منها أو اعادة رسكلتها و الناتجة عن عمليات الإنتاج للأجهزة الكهرو منزلية والأجهزة التكنولوجية للحد من مخاطر التلوث ، في هذا الإطار قامت الشركة سنة بالتعاقد مع الشركة الجزائرية EMBAG المختصة برسكلة النفايات، أين قامت بتحديد الكميات الدقيقة للنفايات الناتجة عن الشركة و من ثمة إعادة رسكلتها، أين استرجعت شركة كوندور ما قيمته 162778563 DA كعائد لعملية رسكلة النفايات.

نتائج الدراسة:

كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

- هناك ارتباط قوي بين المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تتجسد المؤسسة استدامتها من خلال نشاطها ووظائفها التي تظهر في ابعادها الاقتصادية، البيئية والاجتماعية على مستوى المؤسسة مما يؤثر على التنمية المستدامة.

- يرتبط مفهوم المؤسسة المستدامة بقدرتها على تأثيرها الإيجابي عبر عواملها الداخلية على تحقيق أهدافها الاستراتيجية اقتصادية، بيئية واجتماعية، وتأثير المؤسسة على البيئة الخارجية للحد من الآثار السلبية للبيئة، وهو ما يسمح بخلق قيمة مشتركة بين المؤسسة والمجتمع. -تعتبر نظام إدارة الجودة ISO 9001، نظام الإدارة البيئية ISO 14001 ونظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS60886 من بين الأنظمة التي تعتمدها المؤسسات كمظهر لالتزامها بأبعاد التنمية المستدامة وكمبرر أن تصبح مؤسسة مستدامة.

-تمكن المؤسسة المستدامة من استغلال عدة مزايا، فهي تمثل فرصة اقتصادية متاحة يمكن استغلالها في السوق والناتجة عن رشادة المستهلك الذي أصبحت احتياجاته تتعد البعد الاقتصادي الى ابعاد بيئية واجتماعية، ومن ثمة ربح عملاء جدد ودخول الى اسواق جديدة محلية وعالمية، ناهيك عن البعد الأخلاقي في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

- ان اهتمام شركة كوندور بأن تصبح مؤسسة مستدامة جاء كمبادرة طوعية بتبنيها للمواصفات الموافقة لذلك سعيا منها لتطبيق أفضل الممارسات الإدارية، وهذا الاهتمام يعكس استجابة الشركة لحاجات العملاء والذي يتلاءم مع توجهها الاستراتيجي.

-ان استدامة شركة كوندور ساعدها بتحسين أدائها الاقتصادي، البيئي والاجتماعي وفق مؤشرات معينة (تطور رقم أعمال الشركة، تطور نسبة كمية الإنتاج، تطور الحصة السوقية، تطور نسبة التكوين، حوادث العمل، الغيابات، والعائد من رسكلة النفايات).

الخاتمة:

يرتبط مفهوم التنمية المستدامة بمفهوم مسؤولية المؤسسات في ادماج الاستدامة على مستواها من خلال تطبيقها عبر استراتيجية تظهر في مختلف وظائفها ونشاطاتها، ولهذا أصبحت المؤسسة اليوم في ظل هذه التحديات شريكة في التنمية المستدامة، اين تحول مفهومها للتنمية من المفهوم الضيق (البعد الاقتصادي) الى المفهوم الواسع (الاقتصادية، البيئية والاجتماعية) وبضرورة الأخذ بعين الاعتبار أي نشاط تمارسه والآثار والمترتبة عنه ومدى تأثيره عليه ربحيتها وحمايتها للبيئة ومساهمتها في العدالة الاجتماعية.

قائمة المراجع

- توامة صبرينة، دور الإدارة الاستراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية، شهادة الماستر الأكاديمي، إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2021.
- فقاير فيصل، إدماج وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 3، 2021.
- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة/ ط1، القاهرة، الجيزة، 2014.
-د. أحمد القاضي، د. محمد العراقي، الجهوية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مصر.